ملحق مشروع

بناء السلام في لبنان

Issue nº 4, May 2014 العدد رقم 4، أيار 2014

من الشعب الياباني
From the People of Japan

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

ملحق خاص

يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من اليابان ويوزّع مع صحيفتي «النهار» و«السفير» بناءً على مذكرة تفاهم وقّعها البرنامج مع الصحيفتين.

بين الهرمل وحمْصها
العاصي... وكثيرٌ من الفقدان

عرسال تدفع ثمناً كبيراً لاحتضان النازحين.. وما بدلت تبديلا

النزوح السوري: فوائد اقتصاديّة لمأساة إنسانيّة

رائحة سوريا البعيدة تعبق من مطابخ في لبنان

علاقات القربى
هل تزيد اواصر العلاقات العائليّة أم تطيحها؟

© شانتال برطميان

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم المجتمعات المضيفة ويعمل على الخدمات والتماسك الاجتماعي

تخطّى عدد اللاجئين السوريين في لبنان حالياً عتبة المليون لاجئ، وهي نسبة مرتفعة، وإذا ما قورنت بعدد سكان الولايات المتحدة الأميركية، فإنها توازي 80 مليون لاجئ، وبهذا يعتبر لبنان البلد الذي يؤوي أكبر نسبة لاجئين في العالم.

يتمركز الجزء الأكبر من اللاجئين السوريين في أجزاء من البلاد حيث تعاني غالبية السكان اللبنانيين من الفقر. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى 30 % من هؤلاء السكان صُنِّفوا على أنّهم يعيشون تحت خط الفقر قبل تدفّق اللاجئين.

وقد شكلت تداعيات الأزمة السورية على لبنان -ولا تزال- عبئاً ثقيلاً، لا سيما على اللبنانيين الأقل حظاً والذين لا يملكون مساحات ليؤجروها أو متاجر يمكن استبدال قسائم الطعام فيها. ولكن رغم جميع الصعوبات، فإن البلاد لا تزال بطريقة أو بأخرى، تبلي بلاء حسناً في إدارة أمورها.

وفي حين دخلت الأزمة السورية سنتها الرابعة، يبدو دعم سبل عيش المجتمعات المضيفة واللاجئين على حدّ سواء، أمراً بالغ الأهمية، إذ تتزايد الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لدعم التماسك بين المجتمعات.

ومنذ بداية الأزمة، سلّط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الضوء على التضامن الرائع بين أفراد الشعب اللبناني، وشدّد على أهمية تقديم الدعم لمجتمعاته المضيفة، لا سيما في المناطق الحسّاسة.

ويلتزم البرنامج، بوسائل مختلفة، مواصلة العمل ودعم هذه المجتمعات من أجل تخفيف الضغوط، وهو تعاون مع وسائل الإعلام المحليّة لتعزيز ثقافة السلام والتسامح.

وفي هذا الملحق الذي يوزَّع مجاناً مع صحيفتي «النهار» و«السفير»، تبادَلَ صحافيّون من هاتين الصحيفتين، إضافة إلى صحافيين من موقع جريدة «الحياة»، وموقع Now الالكتروني، وجريدة «المدن الالكترونيّة» وجهات النظر، حاولوا تسليط الضوء على المرونة الاستثنائيّة التي تتمتع بها المجتمعات اللبنانية المضيفة، وعلى الأثر الإيجابي للتعايش السوري - اللبناني رغم ثقل الأعباء الملقاة على الطرفين.

في هذه المرحلة، تظهر الحاجة إلى مبادرات على غرار هذا الملحق، لتعزيز التفاهم المتبادل بين السوريين واللبنانيين. وفي هذا العدد، ستطلعون على قصص لبنانيين فتحوا بيوتهم ومدارسهم للاجئين أُجبروا على مغادرة بلادهم. وفي الأعداد المقبلة، سيسهم صحافيون من وسائل إعلام متنوّعة، من خلال مقالاتهم، في التعرف الى قصص من أرض الواقع بهدف تخفيف حدّة التوترات، وتعزيز تفاعل اجتماعي أفضل بين اللبنانيين والسوريين، وتوفير تماسك متين بين الطوائف اللبنانية.

وخلافاً لوجهات نظر كثيرة، لسنا في لبنان بسبب الأزمة السورية، إذ أن الأمم المتحدة موجودة فيه منذ عقود، وأثبتت حضورها خلال أزمات متعددة، وستبقى أيضاً بعد نهاية هذه الأزمة؛ فنحن هنا من أجل لبنان. وحتى في التعامل مع تدفّق اللاجئين، نحن هنا ايضاً من أجل لبنان، ونعمل بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وغيرها من الشركاء الفاعلين، من خلال «برنامج دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة»، لمؤازرة سبل العيش، وتحسين الخدمات الأساسية، وتفعيل التماسك الاجتماعي في القرى والبلدات اللبنانية الأكثر تضرراً.

روس ماونتن

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اليابان تواصل مساعدتها المتمحورة حول الإنسان في لبنان

يُصادف هذا العام مرور ستين سنة على إنشاء علاقات الديبلوماسيّة بين اليابان ولبنان، توطدت عبرها الصداقة بين البلدين من خلال هذه الديبلوماسيّة، والتعاون الاقتصادي، والأعمال، والتبادل الثقافي. ونود في هذه المناسبة الإعراب عن رغبتنا الصادقة في المثابرة على تطوير وتوثيق علاقات التعاون بين البلدين.

في وسط أزمة اللاجئين التي يواجهها لبنان حالياً، أودّ أن ألفت نظر القارئ إلى مفهوم «الأمن البشري» الذي يهدف إلى حماية الإنسان من التهديدات المتفشّية التي تشكل خطراً على حياة الإنسان وأسباب عيشه وكرامته، وبالتالي إلى تحسين سُبُل رخائه. لقد دعمت حكومة اليابان هذا المفهوم من خلال إنشاء لجنة دولية تعنى بالأمن البشري، إضافةً إلى الصندوق الاستئماني للأمن البشري وإعتبار «الأمن البشري» إحدى القضايا الأساسية في منظور الديبلوماسيّة اليابانيّة. إننا اليوم نواجه مجموعة معقدّة من التهديدات، منها العنف والجوع وشحّ المياه والوباء والفقر، كلّها عابرة للحدود. فمن أجل التصدّي لها، علينا بناء واستدامة مجتمعات تعزّز قدرات الشعوب، ذلك أنّ المفهوم التقليدي لـ«أمن الدولة» ربّما لم يعد وحده كافياً.

وتحت وطأة الحاجة الملحّة لحماية الأمن البشري، قامت حكومة اليابان بتقديم المساعدة إلى لبنان لمعالجة الأزمة الحالية للاجئين. فقد تمّ حتى الآن تخصيص أكثر من ٥٥ مليون دولار للبنان كمساعدة إنسانيّة طارئة للاجئين والمجتمعات المضيفة، تصرف من خلال الحكومة اللبنانية والمنظّمات الدولية والمنظّمات غير الحكومية. إضافة إلى ذلك، اطلقت سفارة اليابان في لبنان أخيراً، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحليّة والبلديات، عشرة مشاريع جديدة من خلال برنامج الهبات الأهليّة لمشاريع الأمن البشري (GGP) في مجالات التعليم والرعاية الصحيّة وإمدادات المياه والرعاية الاجتماعيّة وإزالة الذخائر غير المنفجرة، يتركز الإهتمام فيها على حماية الأشخاص الأكثر عرضة وتمكين المجتمعات المحليّة.

علينا ألاّ ننسى أننا كلنا متساوون بالنسبة إلى امتلاك قدراتنا الخاصة والحصول على الإحترام كبشر بغضّ النظر عن الجنسيّة أو العِرق أو الجنس أو الدين أو غيرها. فحكومة اليابان ستواصل دعمها للبنان إنطلاقاً من منظور يتمحور حول الإنسان.

سيئتشي أوتسوكا

سفير اليابان لدى لبنان

اللجوء السوري
قضية المجتمع الانساني

أزمة اللاجئين السوريين في لبنان أكبر من أن يتحمّلها هذا البلد الصغير الغارق في مشكلاته الأمنية والاقتصادية والاجتماعية منذ أكثر من نصف قرن.

والمزايدة في هذا المجال لا تفيد، لأنها لا توفر حلولاً لمشكلات بدأت تتفاقم، ولا تنفع معها المواقف الاعلامية التي يخرج بها السياسيون، أو الناشطون في المجتمع المدني ومنظمات حقوق الانسان، لأن هؤلاء غالباً ما يتهرّبون من مواجهة الاستحقاقات الساخنة، ويكتفون برزمة بيانات انشائيّة.

لكن النظرة الى اللاجئين السوريين يجب ألا تتحوّل ظاهرة عداء، أو عنصرية، أو استغلالاً، بل وجب النظر الى الواقع ببعض الايجابية، بل ببعض الواقعية، والتعامل معه بهذه الروح، للمساهمة في معالجته قبل أن يتفاقم.

ثم ان نظرة انسانية الى هذا الواقع، تجعلنا نتعاطف مع هؤلاء لأنهم هاربون من حروب، ومن القتل والدمار، والحياة حق لهم، كما لأي انسان آخر، ولا يجوز أن تقفل في وجوههم الحدود بين البلدين، كذلك أمام أي انسان قد يعرّضه بقاؤه في موقعه، لخطر الموت، سواء كان اللاجئون مع النظام أم ضده، فهذا أيضاً حق لهم، وهو حق التعبير الذي طالما نادينا به في لبنان ودافعنا عنه.

واللاجئون السوريون ليسوا في سلّة واحدة، فبينهم الفقراء، والفقر ليس عيباً، ومنهم أيضاً رجال أعمال نقلوا مؤسساتهم أو جزءاً منها الى لبنان، وصاروا في صلب حركة الأموال اللبنانية، وبعضهم الآخر من ميسوري الحال الذين اشتروا أو استأجروا شققاً لهم، وحركوا الجمود العقاري الذي يسيطر على البلد منذ تراجع توافد العرب الى لبنان، فعادت أسعار العقارات الى ارتفاع، أو الى ثبات بعدما كان التباطؤ أدى الى تراجعها.

وإذا أردنا أن نعود الى بعض الماضي، ما قبل الحرب السورية، لوجدنا أن في مصارف لبنان الكثير من الأموال السورية، وأن العديد من العائلات البيروتية الميسورة تعود الى أصل دمشقي أو حلبي، وانها انتقلت الى لبنان واستوطنته منذ زمن بعيد، وشكلت عصب اقتصاده في مختلف المجالات، أضف الى ذلك العلاقات الانسانيّة الناشئة من القربى عبر الزواج أو من خلال العائلات المشتركة في الأصل والتي نزح بعضها عبر التاريخ من مكان الى آخر عبر حدود كانت متحركة.

ان معالجة مشكلة اللجوء السوري يجب ألاّ تقع على عاتق لبنان وحده، حتى لا تتحوّل كابوساً عليه، ومعه يتحوّل اللاجئون عبئاً ثقيلاً، وجسماً مرفوضاً ومنبوذاً، بل أن تكون قضية العرب أجمعين، بل المجتمع الدولي، فنشعر أننا نتعاون واللاجئين، لمنع أي مجموعات ارهابية قد تستظلهم، ومنع أي تجاوز يخرج من وسطهم، والمساعدة في توفير حلول مشتركة تقيهم مساوىء التهجير، أو تحدّ منها، الى حين ضمان عودتهم سالمين الى بلادهم.

غسان حجار

مدير تحرير صحيفة «النهار»

«يا مريمَ..»

كانت تجوب الأزقّة الموحلة بقدميها الطريتين الحافيتين.. ترى أولاداً يلعبون بكرة بالية، فتقترب منهم بخجل، تحاول مشاركتهم اللعب، إلاّ أنّهم ينهرونها ويبعدونها عن البقعة التي جعلوا منها «ملعباً». يصرخون في وجهها «لا مكان للفتيات في لعبتنا».

تمضي شاردة، فجأة تلمح شيئاً يلمع عند حافة الطريق. تنحني وتلتقطه فإذ به قطعة معدنيّة بمئتين وخمسين ليرة لبنانيّة. تنظر من حولها، تتردّد، لبرهة، ثم تعيد رمي القطعة المعدنيّة على الأرض.

تتذكر أنها خرجت مكلّفة بمهمّة. عليها أن تذهب إلى «المركز» وتسأل متى يحين دور ذويها لقبض «مستحقات اللجوء».

في المركز شابةٌ لطيفة وسيّدة تبدو حانقة طوال الوقت. تحاول مريم تجنّبها، إلّا أنّ الأخيرة تلمحها فتهتف في وجهها: «نعم؟ ماذا تريدين أنت الأخرى؟». تحاول الشابّة التدخّل لتطرية الأجواء، إلّا أنّ الذعر كان قد تملّك مريم. تقف محدّقةً بالسيدتين بنظرة حائرة، وقد احمرّت وجنتاها. تحاول تذكّر ما جاءت من أجله، ولا تقوى على الكلام.

فجأة، أطلقت ساقيها للريح. ظلّت تجري حتى وصلت إلى الخيمة المتهالكة. رأت أمها تطعم أخاها في إحدى الزوايا، فيما كان والدها يتربّع أرضاً، يستمع إلى أخبارٍ ترد من جهاز «راديو» قديم. رفع نظره صوبها وسأل: «ماذا قالوا لك؟»

أصيبت بالذعر مجدداً. عادت تجري حتى تسلّقت التلّة القريبة، وجلست على «قمّتها»، محاولةً الابتعاد قدر الإمكان عن النفايات المكدّسة في المكان...

أغمضت عينيها، ورحلت في مخيّلتها إلى أرض الدار المظلّلة بالعريشة، تتوسطها النافورة الصغيرة، وإلى يمينها شجرة النارنج ورائحتها الساكنة في المكان.

كم تشتاق الى سناء.

كانت أمّها قد علّمتها كيف تجمع الخرق القديمة، وتحيكها، وتحشوها، حتى تصنع دميةً على شكل فتاة. من يومها، لم تكن سناء تفارق يد مريم. حتى عند ذهابها إلى المدرسة، كانت تخبئها في حقيبتها، وتحرص على ألاّ يعلم أحد بسرّها. وحين تأوي إلى سريرها، كانت تحكي لسناء أسرار يومها، ثم تحضنها وتغفو.

ولكن، في ذلك اليوم، حين اهتزّت الأرض تحت قدمي مريم، وتصاعدت ألسنة اللهب في المكان، وسال دَمٌ أحمر في أرض الدار، لم تدر الفتاة كيف التقطتها يد أمها، وكيف جرّتها جراً وهي تجري خلف أبيها الذي كان يحمل أخويها الصغيرين.

صارَت تبكي وتصرخ تريد العودة لإحضار سناء، إلّا أن أصواتاً أخرى كثيرة كانت تعلو فوق صوتها.

لا تذكر الكثير. تذكر أنهم مشوا طويلاً، وتمزّقت ثيابهم وأحذيتهم. جاعوا وعطشوا. ناموا في البراري. انضموا إلى آخرين مثلهم. ثم، وجدت نفسها في تلك الخيمة ... بلا سناء.

سالت دموعها على خدّيها. هي تكره الدمية التي صنعتها لها أمها هنا. تراها غريبة، وتشعر بأن الدُمية ترمقها بنظرات تعالٍ حيناً، وبنظرات شفقة أحياناً. الدُمية الجديدة تشبه أهل هذه البلاد. أمّا سناء فمثلها، حلبيّة.

عندما قررت مغادرة التلّة، كانت الدنيا قد أظلمت. مشت شاردة مدندنة كعادتها، فلم تشعر باليد الخشنة التي امتدّت من باب السيّارة السوداء، وشدّتها حتى أدخلتها إلى حيث كان الرجال الثلاثة. بعدها، انطلقت السيارة بسرعة واختفت. ومعها اختفت مريم.

اسمها مريم. كانت من حلب. فيها ولدت قبل أعوام. جالت في أزقة مدينتها القديمة إلّا أنها لم تكن تعرف أن كل ما يحيط بها قد صُنّف تراثاً للعالم كلّه منذ العام ١٩٨٦.

كانت تحب المباني المتنوّعة التي تميّز مدينتها، إلّا أنها لم تكن تعرف أن ذلك التنوّع ناتج من تلاقي أنماط معماريّة سلجوقيّة وبيزنطيّة بالإضافةً الى الطرازات المملوكيّة والعثمانيّة، في المدينة التي تعدّ من أقدم المدن المأهولة في العالم.

كانت تحب التحديق في المباني القديمة، إلاّ أنّها لن تعرف يوماً أن بعض تلك المباني يعود الى القرنين الثالث عشر والرابع عشر للميلاد، مثل الخانات والمدارس الدينيّة والحمّامات، بالإضافة إلى المباني الدينيّة كالجوامع والكنائس.

لمّا كان الجوع يقرص معدتها الصغيرة، لم تكن تعرف أن مدينتها، حيث تتمازج الأديان والإثنيات، قد فازت في العام ٢٠٠٧ «بجائزة التذوّق العالمية» التي تمنحها أكاديمية الطهو والتذوّق العالمية في فرنسا.

لن تعرف مريم أنها تركت سناء في مدينة الفن والفنون، عاصمة الطرب الأصيل في الوطن العربي، حيث تتنوّع الفنون من الموسيقى والغناء والتمثيل والفن التشكيلي.

ربما، لو كان الزمان غير الزمان، لارتادت مريم الصبيّة إحدى مدارس حلب الفنيّة الكبرى، وتتلمذت على أيدي كبار في الفن التشكيلي. ربما فضّلت الخط العربي أو ربما اتجهت نحو الأدب والشعر، على طريق عمر أبو ريشة وغيره الكثيرين.

هي من حلب، حلب التي وحتى من قبل أن يحكمها سيف الدولة المولّع بالعلوم، أنتجت عدداً من الأطباء والعلماء الشهيرين، ومن الفلكيين والفلاسفة والمفكرين الكبار مثل الفارابي وابن سينا. على أرضها عاش المتنبي، وأبو فراس الحمداني، وأبو الفرج الأصفهاني صاحب كتاب «الأغاني»، وغيرهم وبعدهم الكثيرون.

اسمها مريم. ولدت في المكان الصحّ، وفي الزمان الخطأ.

ابنة حلب مشرّدة في مخيم للاجئين لا يعرف أحد متى سيعودون إلى ديارهم، تضيق بهم الدنيا، ويضيقون بغربتهم.

اسمها مريم. ولدت في حلب قبل أعوام. ابتلعت أرض غريبة عودها الطري قبل أن يتسنّى لها أن تعرف في أي كنز ولدت.

قبل ستّين عاماً، كانت هناك مريم أخرى، تجوب أزقّة موحلة في أرض غريبة. هي أيضاً كانت تتوق إلى العودة حيث كانت سناؤها تنتظرها، في يافا.

هنادي سلمان

مديرة تحرير صحيفة «السفير»

حقوق الطبع © 2014 . جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)- مشروع بناء السلام في لبنان.
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.

بين الهرمل وحمْصها العاصي... وكثيرٌ من الفقدان

دائماً كانت حمصُ حاضرةَ الهرمل، تبسط بحيرتَها قطينة تحت أنظار الهرمليين في الأيام الصافية، مثلما فعلت بأسواقها على امتداد الأيام الماضية لتزويدهم ما يلزم قبل مجيء هذه الحرب، وقبل أن تكون الحدود في الخمسينات من القرن الماضي، وبعد أن صارت بشكلها الحاضر عند جوسية حيث توزّع المعنيون على جانبيها لضبط الحركة التي لم تضبط يوماً، فالطرق كلها تؤدي إلى «روما»، كيفما يمّم الهرمليّ وجهه بين شرق مدينته وشمالها.

أول مصنع لـ«مصاصات» للمتة نقله أبو عبدالله من حمص إلى لبنان (تصوير: بومدين الساحلي)

بومدين الساحلي

تشهد حياة الهرمليين أن حمص كانت حاضرتهم في الكثير من تفاصيلهم اليومية، هواهم كان شمالياً على الدوام رغم أن المسافة تتساوى بينها وبين بعلبك. جذبتهم مدينة ديك الجن باكراً فجعلوها قبلتهم وحفظوا أمكنتها كباطن كفّهم، ورغم أنها لم تكن الأرخص في بعض الحاجات إلاّ أنها كانت الثقة التي لم تخيّب يوماً مريديها، فلا فرح يكتمل إلاّ بوجود حمص بقلاوةً وزينةً وثياباً وحليّاً وأثاثاً، وهي الشافيةُ المعافيةُ داءً ودواءً، مدافئها تدرأ بردَ شتاءاتهم القاسية، وإليها يلجأون في بعض فسحاتهم بعيداً عن أعين العوازل، من مدارسها حمل بعضُ الأوّلين العلمَ بما تيسّر يوم كان وصولُ الحرفِ صعباً إلى الهرمل، ثم نهل اللاحقون من جامعاتها الطبَ والهندسةَ يوم ضنّ الوطنُ بجامعة وطنية تضمّ بين جنباتها من اجتهدَ من الفقراء ولم يستطع لعلم المعاهد الخاصة سبيلاً بسبب غلاء التكاليف.

الحرب الدائرة هناك أرخت ظلالاً كثيفة من الحزن والأسى على حياة الهراملة، فحمصهم التي في القلب والعقل تحترق وما من معين، بينما تتقافز في ذاكرتهم اصوات أهلها وصور وجوههم التي لم تكن يوماً إلاّ دافئة. بعض هؤلاء ارتحل إلى الهرمل وأقام فيها سكناً وتجارةً ولا يأمل إلاّ عَوْداً سريعاً إلى بيته وصحبه، فأنِسَ إليهم الهراملة واستعادوا عبرهم قليلاً من الحياة التي مرت ذات سفر، يفرحون بالتحدث معهم باللهجة الحمصيّة، ويقفون فرحين عند دخولهم المتاجر ليعلنوا «هنا حمص».. أو ربّما يُشَبَّه لهم ذلك لكثرة الحب والتعلّق ولسكنى الذاكرة.

يجتهد حماصنة الهرمل من أجل خلق مساحات جديدة كي يمارسوا ما اعتادوه من عيش رغم كل المآسي التي عاشوها ولا يزالون، ربما ليملأوا أوقاتهم التي تقتات منذ ثلاث سنوات ونيف مرارة الخيبة والحزن، لكنهم دون شك يفعلون ذلك لأنهم طلاّب حياة، وأكثر ما يتّقنونه فيها فن العيش مع الآخرين والمكارمة في محبتهم، هم بعض الفلفل الجميل الذي يلوّن شوارع المدينة ويجعل خسارة أهلها لحمصهم أخف وطأة، بسمتهم الوافرة بيانهم الوحيد والدائم ضد الموت. يواجهون بها هذا الحقد الهائل الذي يبثه الكون المسموم ويمضون مصرّين على المزيد من الحبّ.

حماصنة الهرمل - باقون على العهد - يبيعون أهلها الأمل، لطفهم ودماثتهم هما تعويذتهم الوحيدة ضد الخراب.

مدينتهم هي الخميرة التي لا يستطيع الهراملة الاستغناء عنها لإنضاج أوقاتهم، الأخيرون أيتام بدونها، يشهد على ذلك الشجن الذي يقطر من أحاديثهم كلما ذكروها «ضيعانك يا حمص».

يندر أن نجدَ مدفأة في الهرمل إلاّ وصنعت فيها، كأنما تردّ لهرملِها جميلَ ماء العاصي الذي خرج عن طاعة الأنهار ذات نبع واستدار شمالاً كرمى لها.

منها حلاوة الجبن وفيها حلاوة الأيام.. للّه دَرّكِ يا حمص.

العدد رقم 4، أيار 2014

السوريون في الأشرفية

حرّكوا إقتصاد المنطقة وأدخلوا

ريّان ماجد

قدمت «شمس» من سوريا الى لبنان منذ سنة وخمسة اشهر. اختارت منطقة الأشرفية لتسكن فيها لأنها قريبة من عملها في جمعية تُعنى بالفنّ السوري. تنقّلت بين أربعة بيوت، ثلاثة منها في «فسّوح» والرابع قرب مستشفى «أوتيل ديو». راوحت الإيجارات التي دفعتها بين 650 و 1000 دولار. «أول ما وصلت الى بيروت، أوصاني أصدقائي القدامى هنا أن أقول لأصحاب الملك في حال سألني أحدهم عن ديانتي إنني مسيحيّة ليقبلوا تأجيري المنزل. لكن هذا الوضع تغيّر بعد فترة نظراً الى كثرة الطلب على البيوت، فتغلّبت المصالح المالية والتجارية على غيرها من الهواجس، وبدأ المالكون تأجير بيوتهم للسوريين بأسعار عالية جداً، باستثناء قلّة منهم ما زالوا يرفضون تأجير هؤلاء لمجرّد أنهم سوريون. يسمعون اللهجة على التلفون، فيعتذرون. تعرفين تاريخ العلاقة السورية اللبنانية، قال لي أحدهم».

أخبرت شمس أن أكثر من 30 شخصاً من أصدقائها استأجروا بيوتاً لهم في الأشرفية خلال العام الماضي، وأنهم يدفعون تقريباً كل ما يجنونه على منزل لا يتناسب وضعه مع سعره، وهم يعرفون أنه يتمّ استغلالهم لكن ليس لديهم خيار آخر.

قال مختار الأشرفية جرجي معماري إن 60 % من عقود الإيجار التي تُبرم في الأشرفية تسجل و40 % منها ليست مسجّلة، كي لا يدفع أصحاب الملك الرسوم البلدية.

الغالبية الساحقة من سكان البناية التي تعيش فيها شمس والمؤلفة من ثمانية طوابق، من السوريين. «هناك فنّانون وصحافيّون وباحثون وعاملون في جمعيات...». هم ليسوا «مشاريع إرهابيين وقنابل موقوتة» كما روّج البعض، أضافت شمس.

خالد، صحافي سوري، انتقل من منطقة الحمرا الى الأشرفية قبل سنة تقريباً. الجوّ في الحمرا كان مستفزاً له، كما وصفه، بسبب وجود «القوميين السوريين» في الشارع الذي كان يقطنه. يسكن الآن في فسّوح، ويدفع 800 دولار ايجار غرفة وحمّام ومطبخ صغير. «حوالى عشرين من أصدقائي يعيشون في الحارة ذاتها».

أكثر السوريين الذين يسكنون في الأشرفية توزّعوا على أحيائها القديمة التي تشبه «الحارات»، على الجعيتاوي وفسّوح والرميل. «معدّل أعمار الساكنين فيها 60 عاماً. كل من هم تحت الستين من الساكنين اليوم هم سوريون»، قالت شمس ضاحكة.

ترك معظم الشباب الذين وُلدوا في الرميل مثلاً هذه المنطقة، تزوّجوا وسكنوا خارجها. معظم الذين بقوا فيها متقدمون في السنّ. هذا ما قاله لنا أيضاً رجل سبعيني، تردّد بداية في الحديث إلينا ظنّاً منه أننا من «شهود يهوه». كان يجلس في حديقته الصغيرة مع ابنته، التي غادرت المنطقة بدورها.

«نحبّ في هذه الأحياء طابعها الضيعوي وأدراجها، ومرورنا الى جانب بيوتها القديمة والدجاجات التي تعيش خارجها. ثمة نوع من الحميميّة فيها، هي ما يبحث عنها السوري ولا يجدها في أماكن أخرى في بيروت، وهي ليست مدعاة فخر لبعض اللبنانيين»، علّقت شمس.

عدا عن الإيجارات المرتفعة التي يدفعها السوريون في الأشرفية، «ازدهر» أيضاً Business «الكايبلز» و«الموتورات» و«الإنترنت». «مستحيل يقعدو السوريين بلا إنترنت»، أكملت شمس.

في ساحة ساسين، أصبحت قهوة «Starbucks» ملتقى للسوريين الساكنين في المنطقة في النهار فقط. في الليل، يتجوّلون في الجميّزة ومار مخايل ويلتقون في حاناتها. وفي كل مهرجان ثقافي يُنظّم في بيروت، وفي صالات سينما الأشرفية، يشارك جمعٌ من السوريين الهاربين من أخبار الموت في بلدهم.

وهذا كلّه أثّر إيجاباً في تحريك اقتصاد المنطقة.

ساحة ساسين باتت ملتقى للسوريين القاطنين في الاشرفية (تصوير: طلال خوري)

الحيوية والتنوّع إليها

العمال السوريون يعملون في ظروف صعبة ومنهم من ينام في مكان عمله (تصوير: طلال خوري)

«رغم تباطؤ النمو الاقتصادي منذ اندلاع الثورة السورية وتراجع أداء القطاعات التي قام الاقتصاد اللبناني تاريخياً عليها (خصوصاً تلك المتعلّقة بالسياحة)، لا بد من لحظ نواحٍ ايجابية أتت بفعل بعض التغيير في نمط الاستهلاك في السوق اللبنانية نتيجة نمو القاعدة الاستهلاكيّة. إذ لا يمكن غض النظر عن الحركة الإقتصادية الجديدة التي ولدت مع نمو الطلب الداخلي على السلع والخدمات بفعل توافد اللاجئين السوريين إلى لبنان، وإن كان يمكننا التمييز بين فئتين من المستهلكين الجدد: الأكثر يسراً والأقل يسراً، وبالتالي بين نوعين من الطلب الداخلي على السلع والخدمات.

تساهم الفئة الثانية في تحريك الإقتصاد المناطقي بطريقة محدودة نظراً الى ان الطلب يقتصر على الضروريات، بينما تُحدث الفئة الأولى حركة لافتة في اقتصاد المنطقة التي تقصدها، اذ أنها تتجه عموماً إلى الإيجار، واللافت على هذا الصعيد هو ارتفاع قيمة الايجارات في مناطق معينة بما لا يتماشى مع تباطؤ حركة بيع العقارات ككل. كذلك تُنعش هذه الفئة خدمات أخرى مرتبطة بالإيجار كإشتراك مولد الكهرباء و«الكايبل»، وتؤثر ايجاباً في حركة التجارة المحلية كالمنتجات الغذائية والمشروبات والملابس ومحال الحلاقة وقطاع المطاعم (خصوصاً المجاورة) والمواصلات والاتصالات. ما خسره اقتصاد لبنان من جرّاء انحسار الحركة السياحية، تمّ تعويضه جزئياً من خلال حركة اللجوء التي انعشت بعض القطاعات البديلة»، بحسب الخبيرة الاقتصادية لارا بتلوني.

إلّا أن العديد من سكان المنطقة وبعض سياسييها لا يرون هذه الإيجابيّات الاقتصادية في الوجود السوري، وفي الحيوية والتنوّع اللذين أدخلاه عليها. «كل يوم منسمع 100 تلطيشة بمشوارنا اليومي بالسرفيسات بالأشرفية، ومسبّات على السوري «إبن الكلب». عطيتو للشوفير 2000 ليرة، وقلتللو تفضل هودي المصاري من السوري إبن الكلب يللي طالع نازل معك وعم بيخلّيك تشتغل. ما عاد عرف شو يقول، صار يطّلع فيّي مصدوم أنو شكلي منّو سورية نسبة للصورة النمطيّة يللي عنده ياها عن السوريين.كنت لابسة «بروتيل»، أخبرت شمس.

العمّال

تعود شمس بعد انتهاء سهرتها من مار مخايل الى بيتها في الاشرفية مشياً. لم تصادف يوماً، لا هي ولا أصدقاؤها، عمّالاً يعتدون على أحد كما يُروّج له، بل أشخاصاً «بؤساء»، يمشون «رأسهم في الأرض»، تجنباً للمشاكل.

تعلو الأشرفية، كما غالبية المناطق في بيروت، رافعات العمار. هناك على الأقل 40 ورشة عمار في المنطقة، بحسب متعهّد باطون التقيناه في إحدى أكبر الورش في الأشرفية. «كل هذه المشاريع هي قديمة ولا تزال مستمرّة منذ عامين تقريباً. ليس هناك اي مشاريع جديدة».

تراوح نسبة العمال السوريين الذين يعملون في البناء من السابعة صباحاً حتى الرابعة أو الخامسة بعد الظهر وفي ظروف صعبة جداً، بين الأربعين والمئة والعشرين عاملاً في كل ورشة، وفق حجم المشروع. يومياتهم في حدود الخمسة عشر الى العشرين دولاراً. منهم من يأتي في «الفان» صباحاً من صبرا أو طرابلس أو حلبا، ويعود بعد الانتهاء من عمله، ومنهم من ينام في مكان عمله، أو يستأجر كل عشرة بينهم غرفة قريبة من الورشة في منطقة الأشرفية، يتشاركون في دفع إيجارها. بعد اندلاع الثورة في سوريا، اضطر العمال الذين لديهم عائلات في سوريا لجلبها الى لبنان. أخبر المسؤول عن ورشة في كرم الزيتون في الأشرفية، أن عائلته قدمت من سوريا قبل أكثر من سنة. استأجر غرفة مع صالون «على السطح» في أحد مباني حيّ السريان في الأشرفية. يدفع إيجاره 400 دولار. «ارتفعت الأسعار كتير. وعم فتّش عا بيت تاني، صاحب الملك بدّو يطلّعني من هون لأنو بدّو يأجرو بأغلى»، علّق محمد.

«يعترضون على كثرة الأشخاص في كل غرفة. ماذا يفعلون، أين ينامون؟ أو يريدونهم أن يناموا تحت التراب ليلاً، لينفضوا عن نفسهم الغبار صباحاً، يعملون، ومن ثم ينزلون مجدداً الى تحت الأرض عندما يأتي المساء؟»، قال خالد.

«لماذا لا ينظرون الى هذا العامل على أنه باني بيوتهم، ويرون في وجود السوريين في المنطقة مصدراً للتنوّع والحيوية وفرصة لبناء علاقة جديدة لبنانية سورية على أسس مختلفة عن تاريخها السابق ولكسر الصورة النمطية التي يشكّلها الطرفان عن بعضهما البعض؟»، تساءلت ريما

«لماذا لا ينظرون الى هذا العامل على أنه باني بيوتهم، ويرون في وجود السوريين في المنطقة مصدراً للتنوّع والحيوية وفرصة لبناء علاقة جديدة لبنانية سورية على أسس مختلفة عن تاريخها السابق ولكسر الصورة النمطية التي يشكّلها الطرفان عن بعضهما البعض؟»، تساءلت ريما، الشابة اللبنانية التي تعرّفت على أحياء في الأشرفية كانت تجهلها سابقاً، بفضل أصدقائها السوريين الكثر الذين سكنوا فيها. «النتائج ستكون أفضل بكثير بدل نشر الكره والتهويل والترهيب منهم ومن وجودهم. أدخلوا حميميّة وألفة الى هذه الحارات، ولم يحوّلوها «ثكنات» كما يروّج البعض. وأكثر ما أحبّه فيها هو رائحة المشاوي التي تعبق بها بيوت السوريين، والتي يبدو أنها تثير حفيظة بعض سكان المنطقة من اللبنانيين»، ختمت ريما تعليقها.

يصل عدد السوريين فيها إلى ثلاثة أضعاف سكانها
عرسال تدفع ثمناً كبيراً لاحتضان النازحين.. وما بدلت تبديلا

سعدى علوه

تجلس مريم (سبع سنوات) قرب أبيها على تلة ترابية تراقب قطيع الأغنام ينهش ما نبت من أعشاب طرية في أوائل الربيع في عقبة الجرد بجرود عرسال.
نزحت الصغيرة مع 35 فرداً من عائلتها من بلدة السحل في منطقة القلمون السورية أخيراً. الصغيرة لم ترَ عرسال البلدة بعد. قال جيرانهم، الذين وصلوا قبلهم، إن منازل العراسلة فاضت بالنازحين، وإن الأراضي المحيطة بها امتلأت بالخيم، فاختار والدها البقاء في الجرود البعيدة.

يقول أبو إبراهيم، والد مريم، أن عائلة محمود الحجيري منحتهم غرفة زراعية تؤويهم، وسمحت لهم بنصب ثلاث خيم بالقرب منها، والأهم أنها تغاضت عن اصطحابهم نحو مائتي رأس غنم إلى أراضيها. الحجيري بدوره يملك قطيعاً كبيراً من الأغنام، لكنه قال لأبي إبراهيم «يسوانا ما يسواكم، أهلاً وسهلاً بكم، سنتقاسم المرعى أيضاً».
موقف الحجيري لا يشذّ عن موقف عرسال كلها. تميّزت تلك البلدة المعزولة عن لبنان، إلاّ عن طريق متعرجة وضيقة تصلها عبر «اللبوة» في البقاع الشمالي، باحتضانها العدد الأكبر من النازحين السوريين، بغض النظر عن الآثار السلبية التي تركها هذا الاحتضان على كل نواحي الحياة فيها.
ليس بعيداً عن أبي إبراهيم، ينشغل حيدر الفليطي في تثبيت خيمته. نزح الرجل من بلدة الطفيل اللبنانية التي تقع داخل الأراضي السورية. الطفيل هي نفسها البلدة التي كان رئيس الجمهورية ميشال سليمان يشدد أخيراً على شق طريق تصلها بلبنان، بلدها الأم. لبنان نفسه نسي الطفيل وأهلها منذ الاستقلال حتى اليوم.
يقول الفليطي أن أحداً لم يقف إلى جانب النازحين اللبنانيين من سوريا. وحدها عرسال فعلت. وها هو مصطفى عز الدين، ابن عرسال، يساعد الفليطي في بناء حظيرة لإيواء أبقاره الست قرب خيمته «لولاهم، لولا العراسلة، يقول حيدر، لوجدنا أنفسنا في العراء».

تضامن يشبه طبيعة «العراسلة» الشهيرين بكرمهم ونخوتهم. عرسال التي تعاني الإهمال المزمن، ومن تركها هناك في عزلتها الجغرافية على الصعيد الرسمي، تقاسمت ما تملك، على قلته، مع السوريين القادمين من تحت نيران الحرب والتهجير. والموقف ليس جديداً على البلدة المحكومة بـ «الجيرة» التاريخية مع سوريا ومناطقها وأهلها.
تقع عرسال بين منحنيات سلسلة جبال لبنان الشرقية، وتحديداً في منتصف الطريق ما بين الحدين السوري واللبناني. فلا هي مفتوحة على لبنان (إلاّ عبر طريق اللبوة)، كما أنها لم تدر ظهرها يوماً للجانب السوري. علاقات «العراسلة» مع السوريين تاريخيّة. تاريخ لم يتأثر بترسيم الحدود مع «سايكس- بيكو». بقيت الوجهة التجارية المحببة إلى قلب عرسال هي سوريا، بمعنى التجارة الحدودية، أو ما تسميه السلطات الرسمية بالتهريب. مصالح رسخت الشراكة التجارية، ومعها علاقات القربى، بين السوريين و«العراسلة» ورفعت عديد الزيجات المختلطة بينهم.
يقول رئيس بلدية عرسال علي الحجيري أن عدد النازحين السوريين المسجلين في البلدية وصل إلى 120 ألفاً، مشيراً إلى وجود نحو 10 آلاف سوري على الأقل غير مسجل. منهم من نزح على خلفية المعارك الأخيرة التي دارت في رنكوس ومحيطها وعسال الورد، طبعاً عدا عن نازحي قارة ويبرود ودير عطية وجراجير وغيرها من المناطق.
بالإضافة إلى العوامل السياسيّة والدينيّة والطائفيّة التي تحكم عملية توزع النازحين عموماً في لبنان، يؤدي موقع عرسال الجغرافي دوراً كبيراً في ارتفاع عدد القادمين إليها. إذ يمتد خراج عرسال الحدودي مع سوريا على مساحة نحو 60 كيلومتراً مفتوحة على القصير وريفها وقراها من جهة، وعلى منطقة القلمون الفوقا وصولاً الى الزبداني في العاصمة دمشق من جهة اخرى. والأهم، أن عرسال كانت ومازالت، الظهر الآمن للسوريين الهاربين من جحيم التقاتل في بلادهم.
وعليه، لم تسأل عرسال وأهلها عن المساعدات وبدلات الإيجار وكلفة النزوح وإيواء النازحين في الأشهر الأولى للأحداث السورية. فتح العراسلة الفقراء منازلهم للسوريين. تقاسموا البيوت، ومن لا يملك منزلاً كبيراً تقاسم الغرف مع القادمين، واشتركوا في استخدام المطابخ والمراحيض.
تقول ريما الفليطي التي قادت حملات مدنية لجمع التبرعات للنازحين الوافدين في بداية الأزمة، «أن كل عرسالي قدم ما أمكنه للوقوف إلى جانب النازحين. بدأت التبرعات من تقديم المنازل والغرف للسكن، إلى الأراضي لنصب الخيم، إلى أثاث البيوت والسجاد والأغطية، إلى الألبسة وطبعاً المواد الغذائية. لم يتلقّ معظم العراسلة بدلات إيجار من السوريين إلاّ بعد نحو ستة أشهر على اندلاع الحرب في سوريا، ولا يمكن لأي إنسان أن يتحمل وحده عبء النازحين لسنوات».
ومع ذلك، يشير رئيس البلدية إلى وجود نحو ثلاثمائة عائلة سورية ما زال أفرادها يقطنون في منازل وشقق قدمها أهالي عرسال من دون أي بدل مادي، حتى اليوم.
يعترف رئيس بلدية عرسال أن أعطالاً كبيرة تصيب شبكة الكهرباء «بسبب الضغط الكبير عليها، وفي ظل التقنين الذي تعانيه المنطقة أصلاً». ومع الكهرباء يتقاسم العراسلة المياه مع النازحين، كما تم إطلاق خطة لاستيعاب الكميات الكبيرة من النفايات التي تنتج يومياً من المنازل والمخيمات.
تؤكد النازحة من قارة، فريال دبوسي، أن فضل أهالي عرسال «سيبقى ديناً في عنق السوريين بعد عودتهم إلى بلادهم بإذن الله». تعمل دبوسي في محل لبيع الألبسة يملكه سوري من قارة. تقول السيّدة الثلاثينيّة «ان العراسلة يقبلون على الشراء من محلها أكثر مما يقبلون على المحال الأخرى التي يمتلكها أبناء بلدتهم». تعطي هذا المثل لتؤكد عدم التمييز ضد السوريين في عرسال «رغم أننا نلاحظ الوضع الاقتصادي السيىء لأهل البلدة»، تضيف.
محمود الفليطي، واحد ممن استشعروا باكراً ضرورة الحوار بين السوريين وأهالي عرسال منعاً لحصول المشاكل وتفاقمها. قاد عبر تعاونية «المونة الريفية» جلسات «حل نزاعات» بين الطرفين. تم تقسيم عرسال إلى سبعة أحياء. جمعوا فعّاليات العراسلة والسوريين في كل حيّ مع بعضهم البعض، وحصل التداول في الهواجس والتحديات التي يفرضها النزوح على المجتمعات المضيفة.
يرى الفليطي أن المشروع عزز علاقات المودة بين الأهالي وضيوفهم. صاروا يزورون بعضهم البعض ويتحدثون عن هواجسهم ومشاكلهم المشتركة، «ولكننا لم نلمس في بداية النزوح مشاكل جدية».
يومها لم يكن عدد السوريين قد تجاوز العشرين ألف نسمة في عرسال. اليوم لم يعد ممكناً الحديث عن عدم وجود مشاكل. المشاكل موجودة طبعاً، ولكن المهم في الحالة العرسالية، أن البلدة وأهلها «لم يديروا ظهرهم للسوريين ولم يرفعوا الصوت يوماً للمطالبة بإقفال حدودهم في وجوههم».
ويفرض الاحتضان العرسالي للنازحين السوريين مسؤوليات أكبر على

تضامن العراسلة

بعد تقديم المنازل «منَحَنا العراسلة أراضيهم»، يقول أبو فلاح النازح من يبرود. قدمت إحدى سيدات عرسال قطعة أرض كبيرة لبناء مخيم للنازحين من يبرود، يوم اشتدت المعاركة فيها ووفد أهلها بـ«الآلاف». بعض المتموّلين من أبناء المدينة، ممن اغتربوا في أوروبا والخليج، جمعوا ما تيسّر من المال وساهموا في بناء خيم تؤوي بعض أقاربهم هناك. «مساعدات الأمم المتحدة لا تغني عن جوع»، كما يقول أبو فلاح «وأهالي عرسال يدركون ذلك». وعليه، لم يبخل العراسلة بأراض تحتضن حالياً نحو خمسين مخيماً على الأقل. مخيمات تؤوي ما لا يقل عن ثلثي النازحين، وفق رئيس البلدية «لم تعد البيوت تتسع للأعداد الكبيرة، فلجأنا إلى الخيم».
من يعرف عرسال قبل النزوح، يستغرب كيف لبلدة تعجز بناها التحتية عن استيعاب أهلها البالغ عددهم نحو أربعين ألف نسمة، أن تستوعب 130 ألف نازح سوري من دون وقوع مشاكل علنية وكبيرة.

سورية تطهو لعائلتها (تصوير: سعدى علوه)

منظمات الإغاثة الدولية وعلى المجتمع المانح. لم يكن ثمة بطالة في عرسال قبل النزوح السوري. يعمل ناسها في الزراعة والمقالع والمرامل وفي بساتين الأشجار المثمرة التي استصلحوها في الأراضي الوعرة في الجرود. ومن لم يجد إلى المقالع والمرامل والبساتين سبيلا، كان يشتغل في قطاع نقل الحجر العرسالي الجميل الذين يزيّن معظم البيوت في مختلف المناطق اللبنانية.

مع قدوم هذا العدد الهائل من السوريين، وجد عدد كبير من العراسلة أنفسهم بلا عمل. يتقاضى العامل السوري نصف ما يتقاضاه اللبناني. فتح السوريون محال ومطاعم ومصالح، نافست مثيلاتها لدى أهالي البلدة، كما نصبوا «بسطات» للباعة المتجوّلين الذين يعرضون سلعاً وخضروات

أي مصير وأين المفرّ؟ (تصوير: سعدى علوه)

ويقصدون الأحياء والمنازل. ارتفعت قيمة الإيجارات ثلاثة أضعاف عما كانت عليه. ومع ذلك يتحدث أهالي البلدة عن هذه المنافسة، يتضايقون منها ويتذمّرون، ولكنهم، والحق يقال، لا يأتون بأي رد فعل. يقول خالد البريدي، الذي أسكن نازحين سوريين في أرضه الجردية، أن العرسالي يشكو من قلة فرص العمل اليوم، ولكن ذلك لم ولن يمنعه من الوقوف مع النازح السوري على الصعيد الإنساني».

وبالإضافة الى البطالة التي تتفشى في عرسال اليوم، ومعها المشاكل في البنى التحتية على جميع الصعد، تشعر عرسال وأهلها، اضافة الى النازحين، أنهم مهددون بكارثة بيئية وصحية ستتفاقم مع بدء فصل الصيف. يعرف القاصي والداني أن لا شبكة صرف صحي فعليّة في عرسال. تعوم البلدة على حفر صحية تهدد مياهها الجوفية، ولم تعد هذه الحفر تستوعب مياه الصرف الصحي في المنازل. ولكن المشكلة الكبرى هي في «سواقي» الصرف الصحي التي تخرج من كل خيمة في نحو خمسين مخيماً موزعاً على كل الأراضي العرسالية. تفوح الروائح من المخيمات وتنتشر في الأحياء القريبة. ومع الروائح تنتشر الأمراض الصدرية والتنفسية سواء بين أهالي البلدة أو في صفوف النازحين. مشكلة لم تجد حتى اليوم من يضع حداً لها أو حتى يسعى الى معالجتها جدياً، وسط الكثافة السكانية الكبيرة مقارنة بالمساحة المسكونة.

ومع ذلك، ستجد أن «الشراكة» في الأعمال بين أهالي عرسال والسوريين قد حلت مكان أي رد فعل سلبي عملي. يشير عبد العزيز الفليطي، ابن عرسال، إلى مشاريع عمرانية تشاركية بين سوريين وعراسلة. كذلك في مشاريع زراعية وإنشاء مزارع للمواشي، بالإضافة إلى شراكات في المحال التجارية والمطاعم.

يعرف مختار عرسال عبد الحميد عز الدين أن عدد السوريين فاق الـ 120 الف نازح في البلدة التي تعاني خللاً في بناها التحتية أساساً. «ومع ذلك، لن تجد من يقوم برد فعل رافض لوجودهم واحتضانهم، فوقوفنا معهم إنساني بالدرجة الأولى»، وفق ما يؤكد.

يقول أهالي عرسال إنك تجد عرسالياً من بين كل تسعة أشخاص يعبرون الطريق، أما الباقون فسوريون. من بين كل خمس آليات ستجد آلية عرسالية واحدة. وبعضها، وهي كثيرة، لا تحمل أي لوحة تدل على هويتها.

ومن ضمن الآثار الاجتماعية للنازحين، تمّ إحصاء ما يزيد على نحو مئة حالة زواج من سوريات. فقبل نحو شهر،كان ثمة عشرون عروساً سورية في مقابل عروسين عرساليتين فقط. لم تقتصر ظاهرة الزواج من السوريات على بعض المتزوجين من أبناء عرسال «بل أصبح الشباب العراسلة يتزوجون بسوريات أيضاً في زواجهم الأول»، تقول صبيّة عرساليّة.

يرد محمد العلايلي، الذي تزوجت ابنته من رجل عرسالي، حالات الزواج إلى تاريخ العلاقة بين عرسال والمناطق السورية المحيطة بها «علاقات القربى بين أهل عرسال والسوريين ليست بجديدة»، يؤكد الرجل الذي نصب خيمته في أرض أبو ربيع العرسالي في صف الهوا على الطريق التي تؤدي إلى خربة داوود على حدود قارة السورية.

يقول العلايلي أن أبو ربيع لم يكتفِ بمنحهم قطعة أرض لإقامة خيمته، وخيمتين أخريين لجيرانه عليها، بل مد لهم قسطل مياه من بئر مزرعته، وسمح لهم بزراعة ما يريدون من خضروات تعينهم على مواجهة حاجات أبنائهم. ابن شقيق العلايلي نفسه، استحدث «محطة» جوالة لبيع وقود البنزين في الجرود «ثمة عابرون كثر في الجرود، ويبيع ابن شقيقي أكثر من ثلاث صفائح في اليوم، وهذا يعينه على تأمين مردود يساعده في تربية أطفاله».

حفيدة أبو ربيع فكرت بمساعدة الأطفال النازحين في الجرود على طريقتها. استحدثت صفاً دراسياً لهم وأخذت تعلمهم القراءة والكتابة «لأن لا مدارس في الجرود يذهبون إليها»، تقول آمنة التي أنهت دراستها الثانوية ولم تتمكن من الالتحاق بالجامعة بسبب عدم قدرة أهلها على إرسالها إلى زحلة أو بيروت.

لم يدفع العراسلة ثمن احتضانهم النازحين السوريين أعباء على الصعد الاجتماعية والإقتصادية والتربوية والحياتية والصحية فقط. هم دفعوا الثمن الأكبر في السياسة وفي العلاقة مع المناطق المحيطة بهم بسبب الانقسامات السياسية والمذهبية الحادة في البلاد. ومع ذلك لن تجد عرسالياً واحداً يطالب بإقفال الحدود أمامهم، بل ستجد من يشدد على ضرورة وضع حد لبعض التجاوزات، وطبعاً تسليم الأمن للجيش اللبناني الذي دخل عرسال بقوّة اخيراً، لتجنّب أي خلل أمني يزيد من عزلة البلدة ومعاناتها.

النزوح السوري: فوائد اقتصاديّة لمأساة إنسانيّة

بيسان طي

مع بداية سنة 2014 زاد عدد اللاجئين السوريين في لبنان عن مليون لاجئ، وارتفعت حدّة الأصوات المعارضة لهذا الوجود، وزادت معها الحجج الرافضة لتدفق النازحين الهاربين من جحيم الحرب في بلادهم.

إذا كان من المستحيل إنكار الأزمة الديموغرافية والاجتماعية والسياسية التي يسبّبها هذا النزوح وخصوصاً مع الانقسام السياسي الحاد في لبنان حيال ما يجري في سوريا، إلاّ أنه يصعب علينا أن ننكر طغيان الخطاب «العنصري» والرافض للنازحين السوريين، والذي ساهم في الترويج لصورة سوداوية تجعل «اللبناني» عموماً ضحية وجود النازحين السوريين في بلاده.

الخطاب العنصري طغى على الحقيقة العلمية، فالصورة ليست بالسواد الذي يتم الترويج له، وليس من باب المبالغة القول ان مصائب السوريين أتت بنتائج سلبية على جيرانهم، ولكن في جزء منها أتت أيضاً ببعض الفوائد.

تكمن الفوائد بشكل خاص في المسألة الإقتصادية، ومن اللافت أن هذا الجانب لم يحظ بعد بدراسات مفصّلة في لبنان. وثمّة تردد في التطرق إليه من الاختصاصيين لما له من تأويلات سياسية تضر بخطاب كلا الفريق المتناحرين في لبنان، لذا يفضلون الكلام في العموميّات أو يحرصون على عدم ذكر أسمائهم، «لأن الأرقام الدقيقة ليست في متناول اليد».

لا إحصاءات رسمية عن رؤوس الأموال التي تمّ تحويلها إلى لبنان، أو بالأصح الأموال التي تمّ تشغيلها في لبنان من متموّلين سوريين فروا من بلادهم، والأسوأ أنه يصعب الوقوع على دراسة تحدد ميادين توظيف الأموال السورية، لكنّ ثمّة إجماعاً على أن هذه المبالغ تخطت عشرات ملايين الدولارات.

بداية، يتم اعتماد مبلغ 15 مليار دولار كرقم تقديري لحجم الودائع السورية في المصارف اللبنانية، وهو رقم تقديري بسبب قانون السرية المصرفية التي يحرص القطاع المصرفي في لبنان على تطبيقه منذ عقود كواحدة من الضمانات الكبرى التي سمحت لرؤوس الأموال من الهرب من سياسات التأميم في دول عربية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. أما في الفترة الحالية، فإن التهديدات الأميركية بضربة ضد سوريا، وبحصار ضد البلاد، كلها أمور شجعت أصحاب الأموال على تهريب مدخراتهم، بل ثرواتهم إلى المصارف اللبنانية التي تحظى بثقة أكبر لدى رجال المال السوريين.

لكن لا بدّ من التذكير بأن هذه المسألة بالذات شهدت مناقشات حسّاسة، خصوصاً مع التخوّف من قيام شخصيات سورية بفتح اعتمادات هي عبارة عن حسابات لتبييض الأموال. وفي هذا الإطار، يُشار إلى أنه في الفترة الأخيرة، اعتمدت تدابير حازمة جداً في شأن قدرة النازح السوري على فتح حساب مصرفي له في لبنان. لكن بعد مداولات بين رجال المصارف في لبنان ونقاش مع حاكم المصرف المركزي رياض سلامة، تمّ التوصل إلى أن عملية مقاطعة كل رؤوس الأموال السورية يجب أن لا تكون شاملة لجميع السوريين، خصوصاً وانه يوجد عدد كبير من المستثمرين السوريين يقومون بأعمال سليمة ولا تمت بصلة لعمليات تبييض الأموال أو ما يُعرف بتمويل الارهاب، وهذه النصيحة كانت الأساس الذي استند إليه أصحاب المصارف في قبول ودائع جديدة للسوريين.

القضية الثانية التي ساهمت في نقل أموال كبرى نحو لبنان، تتلخّص أيضاً بالنتائج الميدانيّة للمأساة السورية الحالية، وما جرّته من ويلات في عدد من المدن والأرياف وتقلّص القدرة على التنقل نتيجة الوطن الأمني المتدهور، وتراجع القدرة الشرائية عند السوريين وارتفاع سعر صرف الليرة السورية، كلها أمور دفعت بما يقدر بمئات – بل أكثر- من أصحاب المصالح المتوسطة إلى إعادة فتحها في لبنان. ففي منطقة البقاع الأوسط يمكن الوقوع على عدد كبير من المطاعم التي لم يكتفِ أصحابها بنقل مصالحهم إلى لبنان، بل قاموا بنسخ أسماء تلك المطاعم واستنتساخ ديكوراتها، في مشهد يصلح لفيلم تجريبي حيث يقتلع المطعم من مكانه الأصلي ليُعاد غرسه كما هو في مكان آخر. هكذا كانت الحال بين سوريا ولبنان، وتمّ إنشاء مطاعم ومتاجر تصنيع حلويات في مختلف المناطق اللبنانية من قبل نازحين سوريين من الطبقة الفقيرة بتكاليف متوسطة أو شبه معدومة، وتسهم بعض هذه المطاعم في تشغيل نازحين سوريين (يصرفون ما يجنونه في لبنان بالطبع) كما أن هذه المطاعم تشتري حاجاتها من المستودعات اللبنانية. ويجمع عدد من الناشطين والاقتصاديين على استحالة التحدث عن أرقام تتعلق بهذه الفائدة لأن عمليات إقامة المطاعم والمخابز الصغيرة والمتوسطة ما زالت في كثير من الأماكن، عشوائية.

مع تزايد مأساة النازحين السوريين، ولجوء مئات الآلاف منهم إلى العيش في خيم أو تكدّس العشرات في منزل واحد، وتسليط الضوء على فقرهم وعدم قدرة عدد كبير منهم على تأمين الحد الأدنى من حاجاته، قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باعتماد البطاقة الإلكترونيّة التي تُسلم الى العائلات التي تملك من يعيلها - وهي كثيرة - وبموجب هذه البطاقة يُسلم لكل نازح من أفراد العائلة مبلغ 44 ألف ليرة شهرياً، وبذلك فإن مئات آلاف الليرات تُصرف في لبنان شهرياً نتيجة هذه البطاقات.

كما أنّ عدداً كبيراً من الجمعيات غير الحكومية تلقى مساعدات من مانحين أجانب لتعمل على مساعدة النازحين السوريين، وهذه المبالغ في ارتفاع مستمر مع استمرار عمليات النزوح وارتفاعها، ومع استمرار إقامة النازحين في لبنان. وقد تنوّعت مجالات التمويل لتشمل أنشطة مختلفة، بعضها تنموي وبعضها ذات طابع تربوي أو تثقيفي أو صحي أو ترفيهي، أي أن المستفيدين مباشرة من فرص العمل التي أتاحتها هذه الأموال الممنوحة الى جمعيات لبنانية، هم من مجالات مهنية مختلفة. وفي إطار الكلام عن الجمعيات والمساعدات، فإنه إضافة إلى البطاقة الإلكترونيّة، تقوم بعض الجمعيات ووزارة الشؤون الاجتماعيّة بتوزيع مساعدات عينيّة من أغذية وألبسة وأدوات تنظيف على النازحين، وهي جزء من المساعدات التي يرسلها المانحون لمساعدة النازحين السوريين.

ثمّة معطيات لا تؤثر إيجاباً على الاقتصاد اللبناني عموماً، بل لها وجهان، المستفيدون منها هم أفراد كأصحاب الشقق التي تمّ تأجيرها، أو أرباب العمل في ورش الإعمار وتعبيد الطرق والبنى التحتيّة وما إلى ذلك. فمع ارتفاع عدد النازحين زاد عدد اليد العاملة في هذه المجالات، وانخفض للأسف معدل الأجر اليومي للعامل نتيجة الخلل الكبير في عملية العرض والطلب، كما أن ارتفاع الحاجة إلى مأوى، أمر استثمره أصحاب الشقق في لبنان ليرفعوا من معدل إيجارات البيوت، مما عاد بمزيد من الأموال على جيوبهم الخاصة.

المسألة الأخيرة التي يجدر التوقف عندها تتمثل بالتأثيرات السياسية للأزمة السورية والواقع الأمني المتردي في لبنان، وتعطيل عدد من المؤسسات التجارية وتراجع القدرة الشرائية- فيما يرى بعض الاقتصاديين أنه يصح الكلام بالأحرى عن تراجع «الرغبة الشرائيّة»، وهي أمور ساهمت الأموال السورية المنقولة في التخفيف من وطأتها. وهذه المعالجة لا تعني بالتأكيد إمكانية أن ينفي المراقب ما يعانيه لبنان من أزمة النزوح السورية إلى لبنان، وبعض هذه النتائج من فعل اللبنانيين أنفسهم وبسبب غياب رقابة الدولة على الممارسات المختلفة، حيث تشكل قضية ارتفاع أسعار إيجارات الشقق مثالاً بارزاً، إذ أن الدولة لم تضع سقفاً لها. كما أن الكلام عن طرد موظفين لبنانيين في قطاعات مختلفة واستبدالهم بآخرين سوريين بأجور أقل مما يتقاضاه اللبنانيون، هي ظاهرة لم يُحدد حجمها بفعل غياب الرقابة وعدم تسجيل العاملين في هذه المؤسسات لدى الجهات الرسمية المختصة. ولكن أياً يكن عدد اللبنانيين المطرودين من العمل لمصلحة سوريين، فإنّ المستفيدين من ذلك هم أرباب العمل اللبنانيين الذين لا تتم ملاحقتهم قضائياً ولا مراقبتهم من أجهزة الدولة والوزارات المعنية.

الدراما اللبنانيّة يحييها السوريون

منذ بداية الأزمة السورية شكّل لبنان واحداً من أبرز المقاصد التي لجأ إليها صنّاع الدراما في سوريا. هنا لا يمكن أن ننكر أن هذه الصناعة في سوريا اتخذت مكانة مهمة جداً في خريطة العالم العربي، بل أنها كانت الأكثر جاذبية بالنسبة الى المشاهدين في مختلف الدول العربية. الحال كانت مختلفة في لبنان، إذ لم تستطع صناعة المسلسلات أن ترقى إلى مستوى تنافسي، وكانت عملية الانتاج مرتبطة بمتطلبات التلفزيونات اللبنانية على قلّتها.

النزوح «الدرامي» السوري إلى لبنان ومصر ودبي، أفاد منه الفنانون اللبنانيون بشكل كبير. فجأة، أُفردت مساحات لممثلين لبنانيين ليظهروا كشخصيات رئيسيّة في أعمال لاقت رواجاً كبيراً، وإن كان الخلاف قائماً حول مستوى هذه الأعمال وقيمتها الفنية مقارنة بالمستوى العام الذي تمتعت به المسلسلات السورية التي كانت تُنتج قبل الأزمة. ولكن إذا تركنا جانباً النقاش الثقافي الفني والفكري لهذا الإنتاج وركزنا على العامل الاقتصادي، لا يمكن أن يختلف إثنان على الفوائد التي جناها لبنان من النزوح السوري. ففي عام واحد تمّ تصوير أكثر من خمسة مسلسلات في لبنان مع بداية الأزمة، بعض هذه المسلسلات صوّر وأُنتج بشكل كامل في لبنان، كمسلسل «حدود شقيقة»، وبعضها كـ «سنعود بعد قليل» صورت أجزاء كثيرة منه في بلاد الأرز.

النزوح السوري: فوائد اقتصادية لأساة إنسانية

تُقدر الميزانيات التي تُعتمد لمسلسل ما بما لا يقل عن مئات ألوف الدولارات. وبعض المسلسلات التي أُنتجت حملت توقيع مخرجين سوريين تخطت ميزانيتها عتبة المليون دولار، وعمل فيها ممثلون وفنيّون لبنانيّون، وطبعاً صُرفت أجزاء من هذه الميزانية في أماكن التصوير وكل ما يتعلّق باستئجار معدات تصوير وفنادق وأماكن التصوير من بيوت إلى فيلّات ومطاعم وغيرها والاستعانة بمديري إنتاج من لبنان.

هنا تجدر الإشارة إلى أن العاملين في مسلسل ما يصلون الى العشرات بل أكثر، وتستمر فترة عملهم لأشهر متواصلة، وفي هذه الحال تستمر الحاجة إلى استئجار أماكن تصوير وفنادق يقيم فيها بعض الفنانين أو الممثلين. في مسلسل «حدود شقيقة» مثلاً، دبّ النشاط فجأة في قرية دوما القديمة حيث تمّت عملية التصوير لنحو شهرين في فصل الشتاء، وأقام كل العاملين في المسلسل في القرية، واستأجروا منازلها لتكون استديوهات التصوير، كذلك استعانوا بطبيعة الحال بمنتجات من متاجرها لتوفير الحاجات اليومية للعاملين في المسلسل. هذا المثال يمكن أن يعطي صورة عما يمكن أن تُنعشه الصناعة الدرامية، حيث المستفيدون هم من أهل المهنة مباشرة بالطبع. لكن ثمّة عجلة اقتصادية تدور بسبب عملية الانتاج هذه، وهي تشمل قطاعات مختلفة وغير متوقعة أحياناً. وفق مدراء انتاج متخصصين، لا يمكن أن تقل التكاليف المدفوعة لهذه القطاعات عن مئة ألف دولار خلال شهرين.

المتابع للأخبار الثقافيّة في لبنان سيتنبّه إلى أن بعض شركات الانتاج القديمة والجديدة باتت قادرة على استقطاب عدد من المخرجين العرب الكبار لم يعملوا في لبنان من قبل. حالياً، يقوم المخرج التونسي شوقي الماجري بتصوير مسلسل في لبنان بمشاركة ممثلين من جنسيات مختلفة، وهذا الأمر لم يكن ممكناً لولا الدفع السوري للانتاج الدرامي في لبنان. قبل الأزمة كانت سوريا هي قبلة الأموال الانتاجية الآتية من دول الخليج العربي، وكانت تجذب إليها بعض المخرجين العرب كالماجري تحديداً. اليوم باتت بعض هذه الأموال تُصرف في لبنان، وقد لعب منتجون سوريون كالراحل أديب خير الدور الأهم في توجيه هذه الأموال إلى بيروت من خلال مسلسل «روبي» الذي سمح لعدد من الممثلين اللبنانيين بالتواجد تحت إدارة مخرج سوري، فلفتوا الأنظار إلى قدرتهم على تأدية لون معيّن من الأدوار في إطار الرغبة لدى أصحاب الأموال بتقديم نماذج إنتاجيّة مقلدة للمسلسلات التركية.

استفاد اللبنانيون من الخبرة السورية في مجال انتاج الأعمال الدرامية، ومن «اللحظة» الراهنة حيث الرغبة بتقليد الإنتاج التركي عارمة، ومن قدرة السوريين على تقديم الألوان المختلفة، وقد شكل ذلك دفعاً لبعض المنتجين والمتموّلين لانتاج أعمال لبنانية بما يزيد عما كان يُنتج سابقاً.

من المفيد أن نلفت أيضاً إلى أنه في السنوات الأخيرة، راجت الدبلجة السورية للمسلسلات التركية. وهذه الدبلجة هي تحديداً ما سمح للأعمال التركية بالتواجد على الشاشات العربية، مع اشتداد الأزمة الأمنية في سورية نُقلت عمليات الدبلجة إلى لبنان ودبي، ويقوم بها ممثلون سوريون من الصف الثاني وتستفيد منها استديوهات الدبلجة في لبنان.

الكلام عن الانتاج الدرامي السوري في لبنان يكون بصيغة الحاضر، إنها عملية ستستمر مع استمرار الحرب في سوريا، وهي صناعة تُدر أموالاً طائلة إذا ما عرف البلد المستضيف كيف يوفّر لأهل الفن الامكانات اللوجستيّة والتقنيّة والاجتماعيّة الحاضنة لنشاطهم ولوجودهم فيه، فالخطاب العنصري اللهجة يثير مخاوف أهل المال ويشعرهم بأن وجودهم ونشاطهم الاقتصادي والثقافي أمر غير مرغوب به، هكذا سيقصدون محطة أخرى غير لبنان لتحتضنهم وتستفيد من أعمالهم وأموالهم.

علاقات القربى بين العائلات السورية واللبنانية هل تزيد اواصر العلاقات العائليّة أم تطيحها؟

ميشال حلاق

شكلت علاقات القربى والنسب التي كانت ولا تزال تربط العائلات اللبنانية والسورية عند طرفي حدود البلدين، العامل الابرز في استيعاب المرحلة الاولى من تدفق اللاجئين السوريين الذين توافدوا تباعاً، ومنذ اللحظة الأولى، الى البلدات والقرى الحدودية اللبنانية هرباً من جحيم النار والمعارك التي سيطرت على مدنهم وقراهم وبلداتهم القريبة من الحدود في بادىء الامر. ثم بدأت مئات العائلات تفد من عمق سوريا وحتى من أطرافها القريبة الى الحدود التركية أو الأردنية، ذلك أن القسم الأكبر من العشائر العربية السورية لها امتداداتها العائلية مع عشائر العرب في لبنان سواء في البقاع أو في منطقة عكار وخصوصاً وادي خالد التي تعيش فيها عائلات كثيرة نصف ابنائها سوريون ونصفهم الآخر لبنانيون. واعداد اللاجئين السوريين في وادي خالد قد تجاوز الـ 30 ألف لاجىء، اي ما يوازي عدد سكان هذا الوادي من اللبنانيين.

من اللحظات الأولى للنزوح إلى وادي خالد حيث الأقارب والأنسباء (تصوير: ميشال حلاق)

هذه العلاقات العائلية يبدو واضحاً أنها غير مقتصرة على طائفة أو مذهب معيّن وهي غير محددة بمكان دون غيره، بل هي حالة شبه عامة تشمل كل الطوائف اللبنانية بحكم النسب والمصاهرة التي جمعت عائلات لم تكن تعرف بعضها البعض اساساً، بحيث ان العديد من الشباب والصبايا السوريين واللبنانيين الذين اقدموا على الزواج، ساهموا بنوع ما في ايجاد نسيج اجتماعي وعائلي حديث ولا سيما في القرى والبلدات الحدودية الشمالية المتداخلة مع بعضها البعض، انطلاقاً من بلدة العريضة صعوداً وعلى امتداد مجرى النهر الكبير مروراً ببلدات السماقية وحكر الضاهري والشيخ عياش والعبودية وقشلق وفريديس والدبابية والنورا ومنجز ورماح وشيخلار وشدرا ومشتى حمود والمقيبلة في وادي خالد، وصولاً الى حدود منطقة جبل اكروم حيث يوجد في كل قرية وبلدة لبنانية رابط عائلي وأسري مع عائلات سورية.

رئيس بلدية وادي خالد نور الدين الأحمد، اشار الى أن الاوضاع السورية المتوترة ساهمت في ارتفاع اعداد العائلات السورية الوافدة الى منطقة وادي خالد، كما انها فرضت امراً واقعاً على صعيد تنامي العلاقات العائلية والاسرية «اللبنانية والسورية» ليس بين التي كانت تربطها علاقات النسب والقربى فحسب، بل ان عدداً كبيراً من شبّان ابناء الوادي قد تزوجوا حديثاً (خلال الأعوام الثلاثة الماضية) من فتيات سوريات لا تربطهم بهن اية روابط قربى، فنشأت بالتالي علاقات نسب جديدة. ولفت الى أنه استضاف في منزله اكثر من 50 سورياً ينتمون الى 7 عائلات سورية بعضهم اقارب، اما الباقون فهم يفدون للمرة الاولى الى وادي خالد.

واشار الى أن اكثر من 300 شاب من وادي خالد والقرى والبلدات المجاورة في مشتى حسن ومشتى حمود وقرى جبل اكروم خصوصاً، كما في بقية المناطق العكاريّة، قد تزوجوا خلال الأعوام الثلاثة الماضية من فتيات سوريات نازحات. وهذا يعني ان 300 عائلة جديدة نشأت خلال فترة النزوح، علماً أن الامر المستجد هو من النتائج المباشرة بسبب طول أمد الازمة السورية. وقال: «إن الحياة ستستمر رغم قساوة العيش وضيق الحال والامور القسرية التي نمر فيها جميعاً، الاّ أن العادات والتقاليد تحتّم علينا إلتزام أعراف لا يمكننا الخروج عنها».

واعتبر الأحمد ان الواقع المجتمعي والاسري في وادي خالد شهد تغييرات ملحوظة منذ بدء النزوح السوري وحتى اليوم، ذلك أن هذا العدد الكبير من اللاجئين وان كانوا اقرباء او انسباء او ضيوف اعزاء تمّ استقبالهم بكل رحابة صدر في منازلنا، الا ان هذا الواقع الديموغرافي الجديد اثّر سلباً في مجمل الأنشطة الاقتصادية لأبناء الوادي الذين يعانون واقعاً اقتصادياً ومعيشياً صعباً حيث لا فرص عمل ولا مجالات انتاج مع اقفال كل ابواب العمل في وجه الشباب، وقد زاحمت اليد العاملة السورية نظيرتها اللبنانية في الاعمال الزراعية والحرفية والمهنية.وثمة تخوّف كبير من اهتزاز الثقة في العلاقة بين العائلات اللبنانية والسورية بسبب هذه الاعتبارات. وقال: «اننا نتطلع الى نهاية الازمة السورية سريعاً ليعود ابناء العائلات السورية النازحة الى بلداتهم وقراهم في أقرب وقت، وهذا أمر يتمناه جميع اللبنانيين والسوريين».

احمد الشيخ، احد وجهاء قرية رجم عيسى في وادي خالد، تحدث عن اللحظات المريرة التي عاشها ابناء قرى هذه المنطقة وبلداتها، كذلك بقية اللبنانيين سكان القرى والبلدات الحدودية مع بدء الأزمة السورية، والذين تقاسموا الهمّ ولقمة العيش والمسكن والمعاناة مع اشقائهم السوريين الذين تمّت استضافتهم منذ اليوم الأول، وها قد مضت 3 سنوات على بقائهم.

ولفت الى أنه منذ بداية الأحداث في سوريا، وفدت الى منزله عائلة سورية مؤلفة من19 شخصاً، لا تزال تسكن فيه. وقال: «بعد مضي نحو 18 شهراً على اقامتهم في منزلي حيث عملت على تأمين وتغطية مصاريفهم كاملة أسوة بابناء عائلتي المؤلفة من 14 شخصاً، بدأ عدد من هيئات الاغاثة يقدم اليهم بعض المساعدات العينيّة والمعيشيّة التي بالكاد تكفيهم لمدة عشرة ايام، ووضعي الاجتماعي هو واقع كل العائلات اللبنانية في وادي خالد وهذا امر يدركه جيداً السوريون المقيمون والمستضافون لدى هذه العائلات، كوننا جميعاً ابناء عائلة واحدة تقريباً وتربطنا صلاة نسب ومصاهرة».

وشدد الشيخ على ان عامل القربى والنسب أمر بالغ الاهمية بالنسبة الى مجتمعاتنا التي استضافت طوعاً أقرباء لهم وانسباء سوريين، الامر الذي خفف كثيراً من وطأة النزوح تحت عنوان واحد: هل يتخلّى الاهل عن بعضهم البعض؟ انها عادات وتقاليد ومشاعر انسانية لا يمكن لأي كان تجاهلها أو التنكّر لها، وهذا هو شأن الكثيرين من الأقرباء والأنسباء خصوصاً في البيئة العشائرية التي لا تزال متأصلة في بنية المجتمعات التقليديّة في هذه المنطقة وعلى جانبي الحدود. فاللبنانيون والسوريون في هذه المنطقة، عاشوا قبل الازمة في سوريا، لذا لن تتغيّر حياتهم وتقاليدهم مهما طال أمد هذه الحرب أو قصر. ورغم الصعوبات التي تواجهها المجتمعات المحلية المضيفة، وهي بمجملها عائلات فقيرة غير مقتدرة اقتصادياً ولا مردود مالياً منتظماً للقسم الاكبر من ابنائها.

ولفت الى ان عدد سكان قريته رجم عيسى هو في حدود الـ 2000 شخص، اما السوريون النازحون فقد وصل عددهم الى 800 شخص. واننا نتطلع الى الدولة اللبنانية والجهات الدولية المانحة ان تنظر بعين الرعاية الى المجتمعات المحلية المضيفة لتمكينها من الصمود، والاّ فإن الاوضاع المعيشية الصعبة قد تعرّضها الى الانهيار، وسوف يكون لهذا الامر تداعيات سلبية.

خالد الياسين من بلدة العمايير الحدودية، أكد ان عددا كبيرا من الاخوة وابناء العمومة في وادي خالد يحمل قسم منهم الجنسية اللبنانية والبعض الآخر الجنسية السورية، ومنهم من يسكن وادي خالد وقسم اكبر في مدن وبلدات وقرى سورية. وعلاقة المصاهرة قائمة منذ القدم بين ابناء البلدات اللبنانية والسورية الحدودية الذين يشكلون بيئة واحدة وعائلات واحدة، وهذا الأمر بدا ظاهراً في المرحلة الأولى لحركة النزوح مع بدء الازمة السورية، إذ أن اهالي وادي خالد استضافوا القسم الاكبر من النازحين في منازلهم لأن جلّهم اما اخوة أو ابناء عم أو تربطهم علاقة قربى المصاهرة والنسب.

تقول خالدة وهي ربّة منزل عدد ابنائها 9 واضيف اليهم 9 آخرون من ابناء اخويها اللذين تمكنا من الهرب من احدى القرى السورية في ريف مدينة تلكلخ. تأقلمنا مع الوضع رغم صعوبة الواقع المعيشي، فتزوج احد ابنائي احدى بنات اخوتي وانجبا بنتاً، انها الحياة وهي ستستمر رغم ظلمة واقع ما نعيشه، هناك نافذة ضوء يجب ان ننظر من خلالها...انه الأمل.

نحن سعداء فقط لأن ابنائي وعائلتي بخير، لكن ثمة العديد من جيراننا قضوا خلال الحرب في سوريا ومنازلنا تدمرت وحقولنا خربت وبارت. اوضاعنا الاقتصادية صعبة وزوجي مريض، عدد من ابنائي يقومون ببعض الاعمال الزراعية حيث المردود المالي ضئيل وبعض مساعدات الاغاثة الشحيحة التي تتلقاها عائلتي اخوي السوريتين تساهم في رفع العبء جزئياً. لكن هذا الامر غير كاف، وفرص العمل صعبة واوضاعنا الى تدهور مستمر.

مرعي حسن يقول إنه استضاف في منزله المؤلف من 4 غرف، ثلاث عائلات سورية (21 شخصاً) وهكذا ابناء عمومته. وكما في رجم حسين كذلك الامر في العوادة والكنيسة وبني صخر والمقيبلة والهيشة والرامة وبقية القرى والبلدات التي كان يسكنها قبل 3 سنوات حوالى 35 الف لبناني، اما اليوم فان عدد السكان فيها ارتفع الى اكثر من 70 الف شخص، اي ان نحو 35 الف سوري باتوا يسكنون في وادي خالد. ويبقى السؤال: هل تطيح التداعيات السلبية لحالات النزوح السوري الى لبنان، أواصر العلاقات العائلية والقربى والنسب، ام ستعززها وتدفع بها الى الامام؟ انه سؤال برسم الايام المقبلة التي سترسم وتحدد معالم الاجابة عنه.

رائحة سوريا البعيدة تعبق من مطابخ في لبنان

لميا الساحلي

لم تشأ آلاء أن تعرض آلة عجن الكبّة إلاّ بعد تنظيفها وتلميعها وتركيبها لتكشف «السرّ» وراء الكبّة الشامية التي تعدّها. احتضنتها كأنها تحتضن طفلها أو صرّة «جْهازها» وهي تنتقل من بيت أهلها في القابون إلى برزة. ففي ليلة نزوحها، كان أفراد عائلتها يفرّون تحت القصف، وهي تحتضن آلة بيضاء وتركض وراءهم. «تركت كل شيء وحملتها، إنها باب رزقي. كنت أعدّ الكبّة للمناسبات لأساهم في إعالة أسرتي».

ستبقى صورة السيّدة البيضاء النحيلة الراكضة بآلة كبّة تحت القصف، في الخلفية أثناء شرحها بثقة كبيرة عن فوائد الكبّة المشمشيّة التي أعدّتها في مطبخ «كاريتاس» بمركز الجمعية في الرميلة جنوب لبنان، في إطار مشروع ينفذه مطعم «طاولة سوق الطيّب» بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

تشرح آلاء أصل تسمية الكبّة المشمشيّة أمام الشيف الحلبي عبدو الزين الذي انتُدب مع خبراء طهو آخرين ليقيّم أداء المشاركات في الدورة: «حبّة الكبّة بحجم حبّة المشمش وتقدّم مع اللبن والسلق والفول الذي ينبت في موسم المشمش أيضاً، وهي موسمية لأن مكوّناتها كثيرة وقد تكون مكلفة للعائلات البسيطة».

تتوسّط آلاء زميلاتها من نساء سوريات حفظن تواريخ النزوح عن سوريا كأسمائهن، «أنا اسمي هالة، في 24 من هذا الشهر أكمل العام على تركي سوريا»، تقول وهي تقف على الشرفة إلى جانب زميلتها صفاء التي تشوي الكبّة الصاجيّة على منقل الفحم. صفاء التي تتخيّل نفسها على شرفة منزلها في جوبر المطلّة على دمشق، لا تتقبّل كثيراً ملاحظات الشيف على كبّتها، «طعم الكبّة في سوريا مختلف. لو أنه يتذوّق الكبّة التي كنت أعدّها هناك لكان أعطاني علامة خمسة من خمسة»، وتضيف بحسرة «قد يكون وجع النزوح غيّر طعمها».

تتمرّن صفاء وهالة وآلاء ومهدية ونور الهدى وماجدة والأخريات على الطهو في مطبخ بعيد جداً عن مطابخ بيوتهن في ادلب ودمشق والقابون وحرستا وبرزة. يعجنّ بأياد متعبة الكبّة النيّة الادلبيّة مع معجون الحر وألم الغربة، يحشين الكبّة المبرومة بالفستق واللحمة والكثير من الذكريات وتسقط في حساء العدس قصص من بيوتهن التي محت أثرها المعارك.

أصغت المشاركات في الدورة من نازحات سوريات وسيدات لبنانيات بإنصات إلى ملاحظات الشيف على كل واحد من الأطباق التي أعددنها. اعترض، شاكسن، فرحن بالعلامات العالية وقبلن الملاحظات، ففي النهاية تهدف الدورة إلى شحذ مهاراتهن في طهو الأطباق السورية على أنواعها و«تبادل الخبرات» مع اللبنانيات المشاركات، بحسب تعبير ماجدة، التي أعدت الكبّة المشويّة على الطريقة اللبنانية.

ومن وراء حاسوبها المحمول الذي تضعه على طاولة مليئة بسبعة أصناف من الكبة الشاميّة والحلبيّة والإدلبيّة، تطلب مديرة المشروع في مطعم «طاولة» جيهان شهلا، من المشاركات إعطاء علامات على نكهة الأطباق وطريقة تقديمها. وتفرح عندما تنال إحداهن علامة كاملة من الشيف وتصفّق وتطلب من الجميع التصفيق.

تشرح شهلا، أثناء محاولتها اليائسة تهدئة النساء المتحلّقات حولها لالتقاط صورة جماعية، بأن الدورة تستمر ثلاثة أشهر وهي الثالثة في إطار المشروع، «تمّ استهلالها بجلسات نظرية حول السلامة الغذائية والتوضيب والتسعير». وسيتم في ختام الدورة اختيار الأطباق المميّزة كي توضع على قائمة طعام خاصة في مطعم «طاولة» في بيروت باسم وشعار على غرار «أطايب زمان»، وهو ثمرة الدورة الأولى التي جرت في الدكوانة. كذلك سيتم اختيار الأفضل بين المشاركات لكي يقمن بالطهو هناك. وسيكون للنساء أيضاً جناح خاص في «سوق الطيّب» في أسواق بيروت، يعرضن فيه كل سبت منتجاتهن ويحظين بفرصة لجذب زبائن.

تقوم النساء في الدورة بالطهو مرتين في الأسبوع إذ سبق أن أعددن الحلويات السورية وأطباقاً تقليدية أخرى مثل البسمشكات الشهيرة، ولكنهن يؤكدن أن يوم الكبّة كان أكثر يوم شعرن فيه أنهن أقرب إلى سوريا. «ذكّرنا هذا اليوم بالجَمعة الجميلة، والأكل الدسم. بالأيام التي كنّا نأكل فيها الكبّة حتى التخمة والتنبلة»، تقول نور الهدى التي لم تمنعها جدّية الشيف من الوقوف وإلقاء أبيات شعر من تأليفها: «قالولي شو هيّي الكبّة قلتلهن حبّة ومحبّة، برغل لحمة بصل وجوز منخبّيهن جوّا العبّة، حبّة حبّة غبّة غبّة انشالله بتدوم المحبّة لناكل ونكبكب كبّة».

تأمل هذه السيّدة الوقورة التي فرّت مع عائلتها وعائلة والدها الشيخ من حرستا، في أن تكون من بين اللواتي يتم اختيارهن للطهو في مطعم «طاولة» وفي «سوق الطيّب»، «لأرفع الضيم عن أهلي وأولادي ولا أضطر الى تحمّل ذل الانتظار أمام أبواب المنظّمات».

ولكن على طرف الطاولة التي وضعت عليها الأطباق، جلست حنان التي لم تعدّ في ذلك اليوم أي شيء، كان حزنها أكبر منها، عيناها دامعتان وتخاف أن تبكي كي لا تنغّص ذلك اليوم على زميلاتها. فرغم أن الهدف من الدورة قبل كل شيء هو الترويح عن اللاجئات وإعطائهن الأمل والثقة بالقدرة على الإنتاج، لم تتأثر حنان التي بقيت شاردة طوال الوقت وإن سألتها بماذا تشعرك الدورة، تخبرك قصة نزوحها ومعاناتها، وإن حاولت أن تستفسر عن مدة الدورة، تؤكد لك أن الأزمة في سوريا ستطول.

سوريا تنتقل بالنكهة إلى لبنان

تغيّر وجه سوريا.. هذه البلاد الجميلة التي تعبق بالتاريخ لم تعد كما كانت، فالحرب نجحت في تدمير الكثير فيها، ومن استطاع الهرب، نجا، حاملاً معه فواجع وآلاماً، ومن بقي، سلّم مصيره لتحدده بنادق المتحاربين. ولكن وجه سوريا الحقيقي مطبوع في أمتعة اللاجئين القليلة ورائحتها عالقة على ثيابهم المغبّرة من الترحال الطويل. ويقوم بعض السوريين بتهريب سورياهم من أمام آلة الحرب، كل على طريقته، ففي حين يهرّبها البعض في الكتب والأغاني والأشعار والمعارض الفنيّة، يحفظها البعض الآخر في الأطباق التقليدية التي يتم إعدادها في مطاعم تفتتح في بلاد اللجوء بينها لبنان.

«أبو الخير» مثلاً، صاحب مطعم «البيت الشامي» في قصقص، يحمل سورياه في أطباق «الأوْزة» والكبّة و«البرك» و«اليالنجي» و«اليرق»، ويوظّف طهاة سوريين لإعدادها على أصولها لزبائن معظمهم لبنانيّون. ولا يكتفي بذلك بل يسوّق منتجاته مثلّجة، عبر متجر «سوق الخير» في منطقة كركول الدروز.

الأمر نفسه يقوم به وسيم أصفري، الشريك في مطعم «أبو وسيم» في شارع الحمرا، ولكنه يؤكد أن هدفه الأساسي من المطعم هو خدمة السوريين ومن ثم اللبنانيين عبر تقديم الشاورما على الطريقة السورية ومأكولات تقليدية مثل الشرحات والصفيحة السورية. ويقول إن الحنين يدفع الكثير من السوريين إلى ارتياد مطعمه الذي «طوّرنا فيه مفهوم مطعم الشاورما من محل صغير فيه سيخ أو سيخين إلى مطعم يجلس فيه الزبون ويأكل على مهل».

ويقرّ أحمد أحد زبائن «حبّة مسك» في شارع الحمرا الذي يقدّم أيضاً أطباقاً سورية تقليدية، بأن حنينه هو الذي يأخذه إلى ذلك المطعم مثله مثل فراس النازح من برزة، الذي يجعله حنينه أيضاً يطلب من صاحب الفرن قرب بيته في تلّة الخيّاط أن يعدّ له منقوشة بحجم المنقوشة السورية وأن يضع فيها الخلطة الخاصة التي أعدّها على طريقة أمه.

ولكن أصحاب المطاعم السورية في لبنان، محظوظون مقارنة بأقرانهم السوريين الذين لم تسمح ظروفهم المادية بذلك، والذين لا تزال مطاعمهم التي أغلقوها في سوريا، مقفلة أو مقفرة تنتظر انتهاء الأزمة ليعود إليها من رحلوا فتشرّع أبوابها من جديد.

بناء السلم مسؤولية المجتمع الدولي ايضاً

كأن لبنان لا يكفيه اضطراب العلاقات في ما بين مكوّناته الداخلية لتأتي الأزمة السورية وتداعياتها السياسية والأمنية وتغرقه من جديد في بحر من التوترات، ليس أقلها وجود أكثر من مليون نازح سوري على أراضيه أي ما يعادل ربع سكانه المقيمين، في وقت تبحث أجياله الشابة عن فرصة عمل أو جواز سفر أجنبي بعد توالي الاحباطات الناتجة من ازمات وطنية متزامنة أو متوالية، نتيجة عجز قيام دولة قانون ترعى شؤون مواطنيها وتحفظ حقوقهم.

كعادته راهن لبنان مرة أخرى على المجتمع الدولي، ليس في معالجة صعوباته الداخلية فحسب، وانما في التعويل على اعانته عبر المشاركة في تحمل عبء الملف السوري الذي ينوء تحته، وكعادته أيضاً يجدد حصاد الخيبة. فهذا المجتمع الذي يكثر من التحدث عن الأزمة السورية وتداعياتها، يدرك الأخطار التي تهدد لبنان وسوريا نتيجة هذه الازمة ويدرك أن لا حواجز تعيق تمدّد الأزمة السورية الى الربوع اللبنانية، فلا حدود سالكة للبنان الاّ مع سوريا، فحدوده المفتوحة للتبادل والنقل والانتقال مع سوريا، في زمن السلم، هي مفتوحة أيضاً لانتقال السلاح والمسلحين في زمن الحرب. كما ان الفسيفساء السكانيّة تتشابه في كلا البلدين، وغالبية القوى الاجتماعية والسياسية اللبنانية تصطف وتتعاطف مع هذه الفئة أو تلك في سوريا الغارقة في أتون الحرب.

يدرك المجتمع الدولي الأخطار الاقتصادية للنزوح السوري على لبنان من منافسة اليد العاملة السورية الحرفية والماهرة لليد العاملة اللبنانية، ويعرف هذا المجتمع ضعف امكانات الحكومة اللبنانية في القيام بواجب إيواء النازحين وتوفير الغذاء والدواء والتعليم لهم. كما يدرك هذا المجتمع الدولي الأخطار الصحيّة والبيئيّة للانتشار الواسع للنازحين على كامل الاراضي اللبنانيّة. كذلك يدرك الأخطار الامنيّة الناتجة من هذا الوجود الكثيف والعشوائي.

كما يعي المجتمع الدولي تواضع امكانات الحكومة اللبنانية وانها عرضة لضغوط متواصلة من قوى داخلية وخارجية ومن الصعب عليها التعامل مع النازحين الحاليين، وليس لديها أية قدرات اضافية على الإطلاق للتعامل مع تدفق النازحين بأعداد كبيرة أو حتى استمرار أي تدفق من النازحين حتى ولو بشكل أبطأ.

كذلك يعي المجتمع الدولي أيضاً، أن معظم النازحين السوريين يميلون إلى التجمّع في المناطق التي تعتبر تقليدياً ضمن جيوب الفقر الموجودة في لبنان والتي تختزن، إضافة إلى سمات فقرها، عدداً لا يحصى من المشاكل على المستوى المحلي. ويدرك أن النازحين يميلون قدر مستطاعهم إلى البقاء على مقربة من المناطق ذات الإنتماء المذهبي نفسه، وفي ذلك ميل شديد الحساسية وطنياً.

لا سبيل للادعاء بجهل المجتمع الدولي للواقع المرير الذي يعانيه لبنان جرّاء تراكم أزماته الذاتية معطوفة على الأزمة السورية وتداعياتها، خصوصاً أن موفدي هذا المجتمع تزدحم بهم مدرجات المطار ذهاباً وايابا. رغم الدعوات المتكررة من اطراف عديدة الى تقديم عون جدي للحكومة اللبنانية وتقاسم الاعباء معها، نرى المجتمع الدولي يترك لبنان يرزح تحت حمل لا يدعوه الى تحمّله الاّ اقتناع شعبنا بضرورة مد يد العون الى جار في أزمة، في وقت يدرك هذا المجتمع أنه المسؤول الأول والأخير عن تحمّل أعباء أزمتي سوريا ولبنان.

إن بناء السلم ليس إرادة يتيمة من طرف واحد، وانما هي إرادة جماعيّة تتضافر فيها قوى المجتمع الدولي و المجتمع المحلي والحكومة اللبنانية، وفي حالتنا لبنان وحده يقاوم المخرز.

رشيد درباس

وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان

من الشعب الياباني
From the People of Japan

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

يعمل «مشروع بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي بطريقة تشاركيّة مع الشباب والمدرسين ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى المجالس البلدية والإختيارية والقيادات المحلية.
واستجابة لإنعكاسات أثر الأزمة السورية على المجتمعات اللبنانية المضيفة ومن أجل تخفيف حدّة التوترات المتزايدة حديثاً في البلاد، يعمل المشروع على تعزيز قدرات مختلف فئات المجتمع من قيادات محلية ومدرسين وإعلاميين ومجتمع مدني، على إدارة هذه الأزمة وبناء السلام والتعامل اللاعنفي مع النزاعات ومساندتهم من أجل تطوير إستراتيجيات بناء سلام متوسطة وطويلة الأمد.

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير
وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل.

لمزيد من المعلومات

مشروع بناء السلام في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
مبنى البنك العربي الإفريقي الدولي
شارع رياض الصلح - النجمة، بيروت - لبنان،
هاتف: 980583 - 01 / 119160 - 70

Find us on: facebook UNDP Lebanon

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص، حسان يوسف
خط: بناء السلام خليل ماجد